أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل علي إدارة التدفقات النقدية التشغيلية

أ/د محمد حامد تمراز * د/ زمزم أحمد أبو بكر **

الباحثة / إنجي فوزي ذكري

المستخلص :

هدف البحث إلي دراسة أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل علي إدارة التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تناول عينة من البنوك التجارية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، مكونة من ١٢ بنكًا للسنوات من عام ٢٠١٥ – حتى عام ٢٠١٩، وتم قياس الإفصاح عن مخاطر السيولة باستخدام أسلوب تحليل المحتوى للقوائم والتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها للبنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية، من خلال وضع مؤشر يشتمل على ٣٠ بندًا وهي متطلبات الإفصاح النوعي والكمي عن مخاطر السيولة وفقًا لمتطلبات لجنة بازل، واختبار أثره على إدارة التدفقات النقدية كمدخل التشغيلية ، وتوصلت الدراسة إلى قصور وانخفاض مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في التقارير والقوائم البنكية للبنوك التجارية المصرية، وعدم الامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة التي وضعتها لجنة بازل من جانب البنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة المصرية، وبالتالي لا توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل وإدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي، نتيجة لانخفاض مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة.

Abstract

This paper aims to study the impact of liquidity risk disclosure under Basel Accords on operations cash flow management ,by examining a sample of commercial banks registered on the Egyptian Stock Exchange ,consisting of 12 banks ,for the years from 2015-2019 , to measure Liquidity risk disclosure was used content analysis method for the financial statements for financial statements, By developing an index that includes 30 items, which are the requirements for qualitative and quantitative disclosure of liquidity risk in requirements of the Basel Committee, and testing its impact on operations cash flow management, the study found insufficient and low level of disclosure of liquidity risk, and non-compliance The full disclosure requirements for liquidity risk set by the Basel Committee on the part of the Egyptian commercial banks registered on the Egyptian Stock Exchange, and therefore there is no significant relationship between the level of disclosure of liquidity risk according to the decisions of the Basel Committee and the management of cash flows as an input to accounting manipulation, due to the low level of disclosure of liquidity risk.

---

* أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

** مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

*** دراسة ماجستير قسم محاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

المقدمة :

تسببت الأزمة المالية الأخيرة، في مخاوف بشأن صحة المؤسسات المالية، وأدت إلى فشل العديد من المؤسسات المالية، وقد أدى هذا الاضطراب إلى زيادة الاهتمام بالبنوك، والمخاطر التي تتعرض لها، وتم الاهتمام بمخاطر السيولة والتركيز عليها حيث تعتبر مخاطر السيولة أحد أسباب هذه الأزمة، وزاد اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية بمخاطر السيولة، من خلال إصدار مقررات لجنة بازل III عام ٢٠١٠، متضمنة تعزيزات متطلبات رأس المال في البنوك وإدخال متطلبات جديدة تتعلق بمخاطر السيولة بجانب المخاطر الأخرى التي تناولتها الإصدارات السابقة، وذلك لمواجهة القصور في التنظيم المالي للبنوك الذي كشفت عنه الأزمة المالية، والحاجة إلي الممارسات العملية لتحسين مزيد من المجالات المتعلقة بالإفصاح عن تلك المخاطر، واهتمت بالإفصاح الكمي والنوعي عن مخاطر السيولة، والأساليب التي تستخدمها البنوك لمواجهة وإدارة هذه المخاطر،(Mass,2016,P:7)

مشكلة الدراسة :

يعتبر الإفصاح عن مخاطر السيولة من الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام العديد من مستخدمي التقارير والقوائم المالية، حيث يرغب هؤلاء المستخدمون في معرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وقدرته على منح الائتمان وتوفير السيولة والتمويل في أوقات الضغط، لذلك يحتاج مستخدمو المعلومات خاصة (المودعين والمساهمين والمستثمرين وغيرهم) إلى معلومات ملائمة وموثوق بها وقابلة للمقارنة لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، والمخاطر المحيطة باستثماراتهم والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .(المليجي،الصايغ،٢٠١٢، ص:١١٠١) ، يمكن التلاعب في قائمة التدفقات النقدية لإخفاء مخاطر السيولة البنكية من خلال التلاعب في معلومات التدفقات النقدية التشغيلية للبنك، لأنها التدفقات الأساسية التي تعتبر مؤشرًا أساسيًا لتقييم جودة سيولة البنك وقدرته على سداد التزاماته في مواعيد استحقاقها، والتنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وإذا كان صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل موجبة كان ذلك مؤشرًا على جودة سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها التشغيلية في مواعيدها، وإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبًا فهذا يعني عجز في السيولة وعلى البنك أن يبحث عن مصادر لتمويل هذا العجز.(عدنان، شهيد،٢٠١٦،ص:٢) ،وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الأتية :

١. ماهي طبيعة مخاطر السيولة ؟
٢. ما هو أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل علي إدارة التدفقات النقدية التشغيلية ؟
٣. هل اختلف مستوي الإفصاح عن مخاطر السيولة بعد تطبيق البنوك التجارية لمقررات لجنة بازل؟

الدراسات السابقة :

١- (البغدادي، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إدراك البنوك التجارية المصرية للمتطلبات الرقابية والمحاسبية المتعلقة بقياس وتقييم مخاطر السيولة، فضلًا عن تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس وتقييم هذه المخاطر في ضوء متطلبات اتفاقية بازل ٣ ومعيار IFRS9، ووفقًا لتعليمات البنك المركزي المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتحديد مخاطر السيولة بالبنوك التجارية، وكذلك امتلاك البنوك التجارية لمستوى إدراك وإلمام جيد لضوابط معيار IFRS9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية، كما أشارت النتائج إلى أن البنوك التجارية قد واجهت صعوبات في محاولة الامتثال بنسبة الحد الأدنى لصافي التمويل المستقر خلال عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧، ولكنها تغلبت على تلك الصعوبات تدريجيًا خلال عام ٢٠١٨، حتى استطاعت تحقيق الالتزام الكامل بالحد الأدنى المقرر لهذه النسبة وفقًا لتعليمات البنك المركزي خلال عام ٢٠١٩، كما تميل فروع البنوك الأجنبية إلى الاحتفاظ بنسب تزيد على نسب الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة خلال الأعوام محل البحث.

٢- دراسة (غانم، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى الوصول لدور الإفصاح المحاسبي في تقييم مخاطر السيولة طبقًا لبازل٣ وأثره على جودة التقارير المالية، والتعرف على طبيعة مخاطر السيولة وكيفية الإفصاح عنها طبقًا لبازل III ورصد أهم عناصر جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي، بالإضافة إلى دراسة وتحليل الفروق الجوهرية بين نسبة السيولة المرتبطة بالأصول عن نسبة السيولة المرتبطة بالودائع، وأخيرًا توصيف وتحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة وجودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة المرتبطة بالأصول ونسبة السيولة المرتبطة بالودائع في غالبية البنوك، ووجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وجودة التقارير المالية.

٣- دراسة (عدنان &شهيد، ٢٠١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر مخاطر السيولة والربحية في المصارف على ممارستها لإدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة الممتدة من عامي (٢٠٠٨-٢٠١٤) ولغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على نموذج فجوة السيولة لقياس مخاطر السيولة في المصارف، في حين تم قياس مخاطر الربحية في المصارف من خلال نموذج جونز المعدل لإدارة الأرباح ومن ثم قامت الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار أثر مخاطر السيولة والربحية في المصارف على ممارستها لإدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي .

توصل الباحثان إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود اختلاف في درجة مخاطر السيولة بين المصارف وبعضها ،وبين السنوات للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باختلاف فجوة السيولة وإشارتها.
- مارست المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة للتدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي، الأمر الذي يشير إلى أن الإدارة تلجأ إلى التلاعب المحاسبي من خلال ممارسة إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وذلك لتغطية مخاطر السيولة التي تتعرض لها.

٤- دراسة (Capullo & Vinciguerra ,2014)

هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا كانت التقارير المالية تعكس بشكل صحيح تعرض البنوك للمخاطر، وتعتبر مخاطر السيولة قضية مهمة يجب التعامل معها، وقد تم تناولها في الفترة الأخيرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، ونظرًا لذلك قامت الدراسة بمقارنة القواعد المتعلقة بمخاطر السيولة الصادرة عن مقررات لجنة بازل ومعيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS9 فيما يتعلق بالاعتراف وتقييم الأصول والالتزامات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى غياب الضوابط والأطر الموضوعة التي تحكم عملية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وعدم وجود خطوات إجرائية واضحة لتحديد وقياس تلك المخاطر.

٥- دراسة (Maas,2016)

تناولت هذه الدراسة أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات لدى العديد من أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والمنظمين، وتناولت الإفصاح عن مخاطر السيولة لعدد ٣٠ بنكًا أوروبيًا لعدد ٦ دول، وبحثت في كيفية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة، ولقياس الإفصاح عن مخاطر السيولة قامت الدراسة بتأسيس إطار قائم على الخصائص النوعية للمعلومات (IASB,2010)، وتم تفعيل الإطار لدراسة العوامل التي تفسر وتشرح الإفصاح عن مخاطر السيولة من قبل البنوك، وتتم دراسة العديد من المحددات الداخلية والخارجية (البيئة المؤسسية والتنظيمية، حوكمة الشركات، وسمعة البنك، حجم البنك، كمية معلومات المخاطر، وأخيرًا مخاطر البنك كمحدد محتمل للإفصاح عن مخاطر السيولة)، وقامت بتحليل المحتوى للتقارير المالية للبنوك الأوربية، ومن قياس جودة الإفصاح عن مخاطر السيولة للبنوك الأوروبية باستخدام المؤشر المقترح، وتحليل العلاقة بين جودة الإفصاح عن مخاطر السيولة والمحددات الداخلية والخارجية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح النوعي والكمي عن مخاطر السيولة، وتم العثور على علاقة بين حجم البنك وجودة الإفصاح عن مخاطر السيولة، كما توصلت إلى أن البلد الذي يتواجد فيه البنك يؤثر جزئيًا على جودة الإفصاح عن مخاطر السيولة.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في " **دراسة أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية** " ويشتق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد ماهية وطبيعة مخاطر السيولة ومتطلبات الإفصاح عنها وفقاً لمقررات لجنة بازل .
- معرفة هل هناك تأثير لتطبيق متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية على مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في التقارير والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.
- اختبار أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية كمدخل للتلاعب المحاسبي.

الفروض البحث:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات لجنة بازل ومستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية "

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية"

توجد علاقة

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تستمد أهمية البحث العلمية من إلقاء الضوء على أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية ، ووضع مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية،و تحديد مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية.

الأهمية العملية : تحسين وتعزيز مستوي الإفصاح عن مخاطر السيولة ،نظراً لأهمية هذا الإفصاح لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في أتخاذ القرارات ، دراسة دور الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في الحد من تلاعب المديرين في القوائم والتقارير المالية وممارستها لإدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي بغرض إخفاء مخاطر السيولة وتضليل المستخدمين.

نطاق البحث:

تقتصر الدراسة علي تقييم أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل علي إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وذلك باستخدام نموذج إدارة التدفقات النقدية التشغيلية (التدفقات النقدية غير العادية) كما تقتصر الدارسة على البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية على وجه التحديد، والمقيدة في البورصة المصرية.

خطة البحث:

أولاً :ماهية مخاطر السيولة .

ثانياً: الإفصاح عن مخاطر لسيولة في ضوء مقررات لجنة بازل .

ثالثاً :ماهية إدارة التدفقات النقدية .

رابعاً :أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة علي إدارة التدفقات النقدية التشغيلية .

خامساً : الدراسة التطبيقية

سادساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولا: الإطار النظري للبحث :

١- مفهوم مخاطر السيولة المصرفية :

عرفتها لجنة بازل، بأنها عدم قدرة البنك على استيعاب النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الأصول عندما لا يتواجد لدى البنك سيولة كافية، ولا يمكنه الحصول على السيولة عن طريق زيادة الالتزامات أو عن طريق تحويل أو بيع الأصول على وجه السرعة وبتكلفة معقولة (BCBS,2008,P:3).

٢- أنواع مخاطر السيولة المصرفية :

من الناحية النظرية إذا اتفقت تواريخ استحقاق كل من أصول وخصوم البنك، وعلى افتراض عدم وجود معاملات جديدة، ففي هذه الحالة لم تواجه البنوك مخاطر سيولة، ويعتبر هذا النموذج هو النموذج المثالي مع تجاهل حالات طوارئ السيولة المستقبلية، ولكن المؤسسات المالية التي تعمل في تحويل الاستحقاق مثل البنوك لا يمكنها تلبيه هذا النموذج ويجب عليها التعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦،ص:٣)، وتنقسم مخاطر السيولة الي:

- **مخاطر السيولة التمويلية:** هي عدم قدرة البنوك على سداد التزاماته في تواريخ استحقاقها بسبب عدم كفاية مصادر التمويل، أو لعدم قدرتها على توليد أو جمع الأموال اللازمة من خلال بيع أو رهن الأصول المحتفظ بها في ميزانيتها في غضون مهلة قصيرة للوفاء بالتزاماتها.

- **مخاطر السيولة السوقية:** تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله وفقًا للسعر السائد في السوق أو نتيجة لعدم إمكانية تسييلها بالسوق أو لوجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له.
- **مخاطر السيولة العرضية:** تنشأ عند الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة لأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ من ودائع العملاء .

٣- مفهوم الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة المصرفية:

الإفصاح عن المخاطر هو توصيل المعلومات المتعلقة باستراتيجية الشركات والعمليات والعوامل الخارجية الأخرى التي لها القدرة على التأثير في نتائج الشركة المتوقعة، والإفصاح عن الاختلافات المحددة في التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، والمعلومات التي تصف المخاطر الرئيسية للشركة وتأثيرها الاقتصادي المتوقع على الإداء المستقبلي للشركة .(Ramzi ,2016,P:30)

٤- أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية: -

أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أهمية الإفصاح عن المخاطر بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص، نظرًا لحاجة مستخدمي التقارير والقوائم المالية إلى معلومات ملائمة وموثوق بها عن مخاطر السيولة لمساعدتهم على فهم طبيعة مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك والأساليب التي تستخدمها لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة تلك المخاطر، حتى يتمكن المستثمرون من تقدير حجم وتوقيت المخاطر التي تحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنك وزيادة قدرتهم على اتخاذ القرارات، (BCBS,2010,P:231)

٥-متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل: -

تهدف لجنة بازل من وضع متطلبات للإفصاح عن مخاطر السيولة تمكين المستخدمين للتأكد من سلامة وضع أو مركز سيولة البنك، وإطار عمل إدارة مخاطر السيولة، وألزمت اللجنة جميع البنوك بالإفصاح عن مخاطر السيولة بشكل سنوي في تقاريرها السنوية، وأتاحت للبنوك مرونة اختيار المعلومات ذات الصلة المراد الإفصاح عنها بناء عن نماذج أعمالها وملامح مخاطر السيولة لديها والتنظيم والوظائف المشاركة في إدارة مخاطر السيولة، وأوصت بضرورة الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية لمخاطر السيولة، و ضرورة أن تشرح البنوك الخلاف بين الإفصاح وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية ووفقًا للجهات الإشرافية (BCBS,2016,P:56)(BCBS,2019,P:5) وسيتم عرض متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لبازل:جدول رقم (١) متطلبات لجنة بازل للإفصاح عن مخاطر السيولة

نطاق التطبيق: ملزمة على كل البنوك

التوقيت: يتم الإفصاح سنويًا
الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة: يجب على البنوك وصف:
حوكمة إدارة مخاطر السيولة وتشتمل على: • أن تفصح البنوك عن قدرتها على تحمل مخاطر السيولة. • الإفصاح عن هيكل ومسؤوليات إدارة مخاطر السيولة. • الإفصاح عن تقارير السيولة الداخلية. • استراتيجيات مهارات التواصل عن مخاطر السيولة والسياسات والممارسات بين قطاعات الأعمال ومع مجلس الإدارة .
• استراتيجية التمويل وتشمل: • سياسات التنويع في مصادر التمويل وما أذا كانت استراتيجية التمويل مركزية أم لا مركزية. • الإفصاح عن مدة التمويل. • الخطوط العريضة لخطط التمويل الطارئة للبنك.
أساليب التخفيف من مخاطر السيولة .
شرح لكيفية استخدام اختبارات التحمل.
الإفصاح الكمي لمخاطر السيولة:-
الأدوات المخصصة للقياس أو المقاييس التي تقيم هيكل ميزانية البنك أو التدفقات النقدية للمشروع ووضع السيولة في المستقبل مع مراعاة المخاطر خارج الميزانية التي تعتبر خاصة لكل بنك.
حدود التركيز على الضمانات ومصادر التمويل (كل من المنتجات والأطراف المقابلة)
تحديد مخاطر السيولة وتحديد احتياجات التمويل على مستوى الوحدة القانونية الفردية والفروع والشركات التابعة الأجنبية، مع مراعاة القيود التنظيمية والتشغيلية والقانونية على تحويل السيولة.
البنود داخل وخارج الميزانية مقسمة إلى مجموعات وفقًا للاستحقاق وفجوات السيولة الناتجة عنها.

المصدر:(BCBS,2019)

٦- مفهوم إدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي:

هي التلاعب المتعمد في معلومات قائمة التدفقات النقدية بما لا يتلاءم مع طبيعة الحدث الاقتصادي من خلال التغيير المتعمد في توقيت المعاملات أو إعادة تبويبها بين بنود قائمة التدفقات النقدية ،أو من خلال القيام بأنشطة وقتية غير مستدامه للتأثير علي التدفقات النقدية التشغيلية في ضوء المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعي الإدارة لتحقيقها. (حلا &رازان ،٢٠١٨،ص:٥؛زيدان ،٢٠١٨،ص:٥١٨)

وتزداد أهمية قائمة التدفقات النقدية خاصة في البنوك، حيث تعتبر معلومات قائمة التدفقات النقدية إحدى المعلومات المهمة التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية في اتخاذ القرارات المهمة وخاصة المستثمرين والدائنين، نظرًا لمصداقية المعلومات التي يتم إعدادها وفقًا للأساس النقدي عن المعدة وفقًا لأساس الاستحقاق.(زيدان،٢٠١٨،ص:٥٢٩)ووفقًا لما ورد في الأدب المحاسبي أن معلومات قائمة التدفقات النقدية وبخاصة التدفقات النقدية التشغيلية ليست بعيدة عن التلاعب، حيث يستخدم المديرون سلطتهم من خلال استخدام العديد من أساليب التلاعب في هذه المعلومات لتحقيق أهداف إدارة البنك، حيث تعمل قائمة التدفقات النقدية كجهاز إنذار ينبه المستخدمين للعديد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وبوجه خاص مخاطر السيولة (Dimitrijevic,2015,P:142) **وهناك بعض الأساليب التي تتبعها البنوك لإدارة التدفقات النقدية وهما كما يلي :**

٨- أساليب التلاعب في قائمة التدفقات النقدية:

تناولت العديد من الدراسات بعض أساليب التلاعب في قائمة التدفقات النقدية وستتناول الباحثة فيما يلي بعض هذه الأساليب: (Nagar,2016,P:1037; Dimitrijecic,2015,P:144-147) (زيدان،٢٠١٨، ص:٥١٧)

أ-التلاعب في تصنيف بنود قائمة التدفقات النقدية:

يكون هناك اتفاق في الهيكل الأساسي لأنشطة قائمة التدفقات النقدية (الأنشطة التشغيلية – الاستثمارية – التمويلية) ولكن هناك اختلافًا في البنود التي تندرج تحت كل نشاط، ولا تؤثر تلك الممارسات على إجمالي التدفقات النقدية للمنشأة ولكنها تؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية باعتبارها مقياسًا لجودة سيولة البنوك. (زيدان،٢٠١٨، ص:٥٢٢)

أولًا: العمل على تعظيم قيمة التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة:

تحاول الشركات زيادة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية، من خلال تصنيف التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية تحت بند التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية لتعظيمها وتحقيق ذلك بتطبيق الأساليب التالية: -(Dimitrijecic,2015,P:144)- (أبو تمام، ٢٠١٣،ص:٦٥)

- تصنيف مقبوضات عملية التوريق (توريق الديون أو بيع حسابات العملاء المدينة للغير قبل موعد استحقاقها) ضمن التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية، بالرغم من أنها تعتبر تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة التمويلية، ويتم تسجيلها كتدفقات نقدية داخلة للأنشطة التشغيلية للفترة الحالية بالرغم من أنها تعتبر مستحقات لتدفقات نقدية تشغيلية للفترة المستقبلية.
- تصنيف القروض المحصلة أو التسهيلات البنكية من البنوك الأخرى على أنها تدفقات نقدية تشغيلية داخلة بدلًا من أنها تدفقات نقدية داخلة تمويلية.

- تسجيل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة غير المستمرة في التدفقات النقدية الداخلة التشغيلية، دون تسجيل ملاحظات تشرح أن هذه البنود غير مستمرة.
- إدراج مبيعات الأصول إلى أنها تدفقات نقدية من أنشطة تشغيله لتعظيم التدفقات النقدية التشغيلية على الرغم من أنها تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة الاستثمارية.
- تسجيل الدفعات المدفوعة مقدمًا لتملك الأسهم ضمن التدفقات النقدية التشغيلية وهي تندرج تحت الأنشطة التمويلية.
- تصنيف إيرادات البيع من محفظة الاستثمارات على أنها تدفقات تشغيلية بدلًا من أنها تدفقات داخلة من الأنشطة استثمارية، ويمكن تصنيف الاستثمارات المالية في قائمة التدفقات النقدية كما يلي (**حماد،٢٠٠٨، ص:١٢٩**)
  - الاستثمارات النقدية قصيرة الأجل ومحدودة المخاطر مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية (وهي المكافئ النقدي) يتم وضعها ضمن بند النقدية.
  - الاستثمارات بغرض المتاجرة، وهي الأوراق المالية المشتراة بغرض إعادة بيعها وتحقيق أرباح، ويتم تبويبها ضمن التدفقات النقدية التشغيلية.
  - الاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع، والاستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، يتم تبويبها داخل التدفقات النقدية الاستثمارية.

ويمكن لمدير محفظة الأوراق المالية إدارة هذه الاستثمارات من خلال (إعادة التبويب حيث يمكن لمدير المحفظة استغلال المرونة في السياسات المحاسبية ليتم إعادة تبويب الاستثمارات المتاحة للبيع والتي سبق التقرير عنها كتدفقات نقدية خارجة استثمارية عند الشراء، كاستثمارات مالية بغرض المتاجرة وبالتالي عند بيع هذه الاستثمارات تؤثر إيجابيًا على التدفقات النقدية الداخلة التشغيلية).

ثانيًا: العمل على تخفيض قيمة التدفقات النقدية التشغيلية-الخارجة:

تخفيض التدفق النقدي الخارج من الأنشطة التشغيلية عن طريق تسجيلها ضمن بنود التدفقات النقدية الخارج من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، مثل تسجيل التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والتي لها تأثير سلبي على أنها تدفقات نقدية من أنشطة غير مستمرة مثل (الدفعات المدفوعة مقدمًا لتملك الأسهم، التدفقات المالية من الدعاوى القانونية) (**Dimitrijecic,2015,P:144**)

د- التلاعب وفقًا لبدائل السياسات المحاسبية:

أتاحت المرونة التي تسمح بها المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فرصًا للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية لحالة منشآت الأعمال، حيث وضع معيار AS7التدفقات النقدية بعض البدائل لتسجيل العناصر التالية: - (أبو تمام، ٢٠١٣، ص٦١)(**Dimitrijecic,2015,P:145-147**)

- مثل تصنيف الفوائد المدفوعة كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو نشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على التمويل.
- تصنيف الفوائد المقبوضة المحصلة وتوزيعات الأرباح المحصلة كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح والخسارة، أو كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.
- توزيعات الأرباح المدفوعة يتم تصنيفها كنشاط تشغيلي من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المنشأة على دفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، أو كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة الحصول على الموارد.
- إطالة فترة السداد للنفقات والمصاريف بهدف تحسين مستوى التدفقات النقدية التشغيلية.
- التأثير على رأسمال العامل يتكون رأس مال العامل من حسابات المدينين وحسابات الدائنين، ويتم التأثير على صافي التدفقات النقدية التشغيلية من خلال الإسراع في تحصيل حسابات المدينين، فيؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية التشغيلية للبنك، كما أن تأخير سداد حسابات الدائنين يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.

٧- أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية :

اختبرت دراسة (Nagar et,al,2016,p:1049) دور مبادئ حوكمة الشركات والتي تشمل على مبدأ الإفصاح في تقييد عمليات إدارة التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات الهندية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل إيجابي على الحد من تلاعب الإدارة في قائمة التدفقات النقدية، وأثبتت الدراسة انخفاض حجم التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية في الفترات التي تم تطبيق بها آليات الحوكمة، كما أن وجود نظام إفصاح قوي عن مخاطر السيولة وتوافر معلومات تتسم بالجودة ،يعتبر إدارة قوية للحد من سلوك المديرين غير الأخلاقي والتلاعب في قائمة التدفقات النقدية .

وترى الباحثة إذا اتبعت البنوك متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل سوف تحد من التلاعب في قائمة التدفقات النقدية من خلال ما يلي:

١- الإفصاح الكمي عن تعرض البنك لمخاطر السيولة والإفصاح عن أساليب تقييم وقياس هذه المخاطر: -

- قد ألزمت مقررات لجنة بازل البنوك بالإفصاح عن تعرضها لمخاطر السيولة وهذا سيحد من التلاعب في التدفقات النقدية وخاصة التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية لإخفاء مخاطر السيولة، فكيف تخفي البنوك مخاطر السيولة وهي ملزمة بالإفصاح عنها بشكل كمي.
- كما أن الإفصاح عن السيولة المصرفية في الفترة الحالية ومخاطر السيولة التي تتعرض لها البنك ومعلومات مستقبلية لها، تعتبر من المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية

المستقبلية والتنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري، وبالتالي يحد هذا الإفصاح من التلاعب في قائمة التدفقات النقدية.

٢- الإفصاح عن مصادر التمويل المتاحة لدى البنك، ومدة التمويل، منهج تنوع مصادر التمويل، خطط التمويل الطارئة: -

- ✓ يسهم الإفصاح عن مصادر التمويل المتاحة لدى البنك لتمويل نقص السيولة في الأوقات العادية واستراتيجيات البنك لتنويع مصادر السيولة والذي يسهم في تخفيف مخاطر السيولة، ومدة التمويل، وخطط التمويل الطارئة في أوقات الضغط على الحد من التلاعب في قائمة التدفقات النقدية لإخفاء مخاطر السيولة، حيث إن البنك يفصح عن تعرضه لمخاطر السيولة ويفصح عن أن لديه مصادر تمويل متاحة في الفترات العادية لتمويل السيولة وأيضًا في فترات الضغط لديه خطط للتمويل الطارئة كما لدية أساليب لتخفيف مخاطر السيولة .
- ✓ كما يحد من التلاعب في تصنيف بنود قائمة التدفقات النقدية حيث يتم تسجيل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية كتدفقات نقدية داخلة من الأنشطة التشغيلية لزيادتها والعكس.

٣- **الإفصاح عن تقارير السيولة الداخلية:** ألزمت مقررات لجنة بازل البنوك بالإفصاح عن تقارير السيولة الداخلية للبنك، فهذا يحد من التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية حيث إن صافي التدفقات النقدية التشغيلية هو الذي يعبر عن مقدار السيولة المتاحة لدى البنك، فكيف تتلاعب الإدارة لتغير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للتلاعب في السيولة المتاحة لدى البنك وهي ملزمة بالإفصاح عن تقارير السيولة الداخلية للبنك.

٤- **الإفصاح عن أساليب تخفيف مخاطر السيولة:** إن الإفصاح عن أساليب التخفيف عن مخاطر السيولة يحد من التلاعب في قائمة التدفقات النقدية حيث إن البنوك من الطبيعي أن تتعرض لمخاطر السيولة وينبغي الإفصاح عنها ولكن يتوافر لدى البنك أساليب لتخفيف مخاطر السيولة والتحكم بها.

٥- **إلزام لجنة بازل البنوك بالإفصاح عن تحليل الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية وفق تواريخ استحقاقها:-** سيمنع المديرين من انتهاز المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية في التلاعب في تصنيف البنود قائمة التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما يلي :

- ✓ **يحد الإفصاح عن تحليل الالتزامات وفق تواريخ استحقاقها:** من تصنيف القروض المحصلة والتسهيلات الائتمانية من البنوك الأخرى على أنها تدفقات نقدية تشغيلية داخلة لزيادتها وسيتم تسجيلها في مكانها كتدفقات نقدية تمويلية.
- ✓ **يحد الإفصاح عن تحليل الأصول المالية وفق تواريخ استحقاقها من التلاعب في الآتي:**
  - عدم التلاعب في تبويب مبيعات الاستثمارات المالية كتدفقات نقدية تشغيلية داخلة ويتم تسجيلها في مكانها الفعلي كتدفقات نقدية داخلة من الأنشطة الاستثمارية.

- الحد من أساليب إدارة الاستثمارات المالية، تحليل الأصول المالية وتواريخ استحقاقها تحد من التلاعب في تبويب الاستثمارات المالية.
- الحد من التلاعب في مبيعات الأصول وتسجيلها في مكانها تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة الاستثمارية بدلًا من تسجيله ضمن الأنشطة التشغيلية.
- عدم التلاعب في تصنيف الفوائد المدفوعة أو الفوائد المحصلة، بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية.

✓ **الحد من التأثير على رأسمال العامل** حيث يعرف رأس مال العامل كقيمة الأصول المتداولة مطروح منها الالتزامات المتداولة، وينظر المحللون لرأس مال العامل على أنه مؤشر لفاعلية إدارة البنك لسيولته، ويتم التلاعب في رأس مال العامل من خلال تسريع تحصيل المدنيين أو تمديد دفع الدائنين، فيحد الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات من التلاعب في رأسمال العامل.

٦- الإفصاح عن هيكل إدارة مخاطر السيولة ومسئوليات كل طرف منهم والأساليب والسياسات التي تستخدمها الإدارة في إدارة مخاطر السيولة:

- ألزمت اتفاقية لجنة بازل البنوك بعمل وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر وتحديد مسئولياتها والمختص بوضع استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة وبالتالي من المفترض أن هيكل إدارة المخاطر يضع استراتيجيات واضحة للحد من تلاعب المديرين في قائمة التدفقات النقدية، كما يحد التطبيق الفعال لإدارة المخاطر من تلاعب المديرين في التقارير المالية من خلال إدارة التدفقات النقدية كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية.
- كما أن الإفصاح عن أساليب واستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة يحد من التلاعب في قائمة التدفقات النقدية، حيث يرغب المديرون بالإفصاح عن تعرض البنك لمخاطر السيولة وأنهم قادرون على وضع استراتيجيات مناسبة لإدارتها والتحكم بها ويتم تطويرها وتحسينها باستمرار وتتم متابعة السيولة بشكل يومي لإرسال إشارة للسوق على مدى كفاءتهم في إدارة المخاطر والتحكم بها، وهذا من شأنه أن يساهم في إدارة مخاطر السيولة حتى تكون داخل نطاق المستوى المقبول الذي يستطيع البنك تحمله، لذلك لا يكون هناك داعٍ من تلاعب الإدارة في قائمة التدفقات النقدية لإخفاء مخاطر السيولة، طالما تتوافر لدى البنك أساليب واستراتيجيات متطورة ومحدثة تتحكم بها .

وتستخلص الباحثة مما سبق أن تطبيق المعايير الصادرة عن مقررات لجنة بازل ومتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة وأساليب إدارتها دور مهم في الحد من استخدام مرونة المعايير المحاسبية في التلاعب بقائمة التدفقات النقدية لإخفاء مخاطر السيولة، وعليه ستتناول الباحثة في الدراسة التطبيقية لتقييم أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وستتناول الباحثة الدراسة التطبيقية فيما يلي:

ثانياً: الدراسة التطبيقية

١- هدف الدراسة التطبيقية:

اختبار أثر هذا الإفصاح عن مخاطر السيولة على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية للبنوك التجارية

٢- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية ويتم اختيار البنوك التي تستخدم العملة المحلية المصرية ،والبنوك التي لها تقارير مالية سنوية تنشر بانتظام وبالتالي تصبح عينة الدراسة ١١ بنك .

٣- مصادر الحصول على بيانات الدراسة:

اعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية والإيضاحات المتممة لها المنشورة بالمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بكل بنك من بنوك عينة الدراسة .

٤- متغيرات الدراسة

أ- المتغير المستقل: (الإفصاح عن مخاطر السيولة)

لقياس مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد البنود التي أفصحت عنها البنوك بالفعل، وذلك من خلال إعداد مؤشر للإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن مقررات لجنة بازل، ويتضمن المؤشر (٣٠) بندًا ينبغي الإفصاح عنها، وقامت الباحثة بتحليل محتوى التقارير المالية والإيضاحات المتممة للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري للفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩ بعد التطبيق الكامل لمقررات لجنة بازل ٣ ولتقييم مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة استخدمت الباحثة مقياسًا ثنائي الاتجاه كما يلي:-

- منح درجة (١) إذا تم الإفصاح عن البند في التقرير السنوي للبنك.
- منح درجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن البند في التقرير السنوي للبنك.

وتم استخدام المعادلة التالية لحساب مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة لكل بنك:

مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة = (عدد بنود الإفصاح الفعلي عن مخاطر السيولة / إجمالي عدد بنود مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة) * ١٠٠%

- ويعتبر مستوى الإفصاح مرتفعًا (الامتثال لمتطلبات لجنة بازل للإفصاح عن مخاطر السيولة مرتفع) إذا كانت النسبة ٨٠% فأكثر.
- ويعتبر مستوى الإفصاح متوسطًا (الامتثال لمتطلبات لجنة بازل للإفصاح عن مخاطر السيولة متوسط) إذا كانت النسبة تتراوح بين ٦٠% و٧٩% .
- ويعتبر مستوى الإفصاح منخفضًا (الامتثال لمتطلبات لجنة بازل للإفصاح عن مخاطر السيولة منخفض) إذا كانت النسبة تتراوح بين ٤٠% و٥٩%.
- يعتبر مستوى الإفصاح منخفضًا جدًا مع وجود فجوة في الإفصاح بين متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل، وبين الإفصاح الفعلي في بنوك عينة الدراسة إذا كانت النسبة أقل من ٤٠%.

ويوضح الجدول (٢) بنود مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الصادرة عن اتفاقية بازل III.

	الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة
١	الإفصاح عن أساليب وسياسات إدارة مخاطر السيولة وهدف البنك من إدارة مخاطر السيولة
٢	الإفصاح عن حدود مخاطر السيولة التي يستطيع البنك تحملها.
٣	الإفصاح عن أساليب تخفيف مخاطر السيولة.
	الإفصاح عن منهج التمويل
٤	الإفصاح عن مدة التمويل.
٥	الإفصاح عن سياسات تنوع مصادر التمويل وهل هذه الاستراتيجيات مركزية أم لا ؟
٦	الإفصاح عن خطط التمويل الطارئة في أوقات الأزمات.
٧	شرح كيفية استخدام اختبارات التحمل.
٨	الإفصاح عن هيكل إدارة مخاطر السيولة.
٩	الإفصاح عن مسئوليات وواجبات الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة.
١٠	الإفصاح عن تقارير السيولة الداخلية.
١١	الإفصاح عن استراتيجيات ومهارات التواصل بين قطاعات الأعمال وبين مجلس الإدارة.
	الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة
١٢	الإفصاح عن التعرض لمخاطر السيولة.
١٣	الإفصاح عن النماذج المستخدمة في قياس مخاطر السيولة.

١٤	الإفصاح عن وضع السيولة في المستقبل.
١٥	الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول.
١٦	الإفصاح عن تواريخ استحقاق الالتزامات.
١٧	الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأنشطة خارج الميزانية.
١٨	الإفصاح عن هيكل رأس المال والشرائح المكونة له.
	الإفصاح عن تحديد مخاطر السيولة من خلال الإفصاح عن البنود التالية:
١٩	مفهوم مخاطر السيولة.
٢٠	أنواع مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.
٢١	مصادر أو أسباب مخاطر السيولة.
٢٢	الإفصاح عن احتياجات التمويل على مستوى الفرع وعلي مستوى البنك ككل .
٢٣	الإفصاح عن مصادر التمويل المتاحة لدي البنك وحدود التركيز على الضمانات .
٢٤	الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة وهل هذه النسبة تخطت ١٠٠% أم لا.
٢٥	الإفصاح عن قيمة ونوعية الأصول السائلة عالية الجودة .
٢٦	الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية خلال فترة الضغط ٣٠ يومًا.
٢٧	الإفصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر وهل هذه النسبة تخطت ١٠٠%.
٢٨	الإفصاح عن التمويل المستقر المطلوب.
٢٩	الإفصاح عن التمويل المستقر المتاح .
٣٠	الإفصاح عن الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير ومتطلبات الإفصاح وفق لجنة بازل.

المصدر: BCBS 2019

ب- المتغير التابع :إدارة التدفقات النقدية التشغيلية:

نموذج التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية_، ويعتبر هذا النموذج من أفضل النماذج المستخدمة لتقديم دليل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية، وقياس حجم التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (المدارة)

أولًا: يتم تقدير التدفقات النقدية التشغيلية العادية من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{OCF_t}{TA_t} = B_0 + B_1\left(\frac{1}{TA_t}\right) + B_2\left(\frac{REV_t}{TA_t}\right) + B_3\left(\frac{\Delta REV_t}{TA_t}\right) + \varepsilon$$

حيث إن:

OCF_t: صافي التدفقات النقدية التشغيلية عن السنة t

TA_t : إجمالي الأصول بالمنشأة عن الفترة t

REV_t: صافي الإيرادات عن الفترة t

ΔREV_t: التغير في الإيرادات بين الفترة t-1,t

B : معاملات نموذج الانحدار

ε : الخطأ المقدر

ويتم تطبيق ذلك النموذج على عينة الدراسة لاستخراج قيمة معاملات الانحدار B1,B2,B3واستخدامها في الخطوة التالية لاستخراج قيمة التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (المدارة).

ثانيًا: يتم قياس التدفقات غير العادية (المدارة) من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{ABNOCFti}_t}{TA_t} = B_0 + B_1\left(\frac{1}{TA_t}\right) + B_2\left(\frac{REV_t}{TA_t}\right) + B_3\left(\frac{\Delta REV_t}{TA_t}\right) + \varepsilon$$

ABNOCFti: التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (المدارة) في الفترة t للشركة i.

B_1, B_2, B_3 معاملات نموذج الانحدار

<u>ه- المتغيرات الرقابية :</u>

- **حجم البنك** : اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
- **الرفع المالية** : إجمالي الالتزامات /إجمالي الأصول.في نهاية العام.
- **معدل العائد علي الأصول**: : صافي الربح /إجمالي الأصول

<u>٦- تحليل مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصري:</u>

يوضح الجدول رقم (٣/٣) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة لعينة مكونة من ١١ بنكًا من البنوك المسجلة في البورصة المصرية، ويلاحظ أن متوسط نسبة الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية (37%)، وهذا يعني أن مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة ما زال منخفضًا حتى بعد التطبيق الكامل لمقررات لجنة بازل٣، ويدعم هذه النتيجة النتائج التي توصلت إليها الدراسات التالية: (نور الدين، ٢٠١٥: الميهي٢٠١٥؛ الصايغ&المليجي ٢٠١٢) والتي توصلت إلى وجود قصور في الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية.

جدول رقم (٣)نتائج التحليل الإحصائي لمؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل.

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
البنك التجاري الدولي	0.391	0.478	0.478	0.478	0.522	0.470	0.048	0.391	0.522

البنك المصري لتنمية الصادرات	0.348	0.348	0.348	0.348	0.348	0.348	0.000	0.348	0.348
بنك البركة	0.578	0.578	0.578	0.578	0.575	0.588	0.570	0.019	0.575
بنك الكويت الوطني	0.304	0.304	0.348	0.348	0.348	0.348	0.330	0.024	0.304
بنك فيصل الإسلامي	0.261	0.261	0.261	0.261	0.261	0.304	0.270	0.019	0.261
بنك كريدي أجريكول	0.435	0.522	0.522	0.522	0.522	0.522	0.504	0.039	0.435
بنك قناة السويس	0.261	0.261	0.261	0.261	0.261	0.261	0.261	0.000	0.261
بنك التعمير والإسكان	0.304	0.304	0.304	0.304	0.304	0.304	0.304	0.000	0.304
بنك قطر الأهلي	0.478	0.478	0.478	0.478	0.478	0.478	0.478	0.000	0.478
مصرف أبو ظبي الإسلامي	0.304	0.304	0.304	0.304	0.304	0.304	0.304	0.000	0.304
المصرف المصري الخليجي	0.304	0.304	0.481	0.481	0.481	0.481	0.397	0.048	0.304
المتوسط							0.37		

من إعداد الباحثة: وفق نتائج التحليل الإحصائي SPSS

٧- تحليل النتائج الإحصائية الخاصة بمستوي إفصاح البنوك عن مخاطر السيولة، ومدي التزامها بمتطلبات لجنة بازل للإفصاح عن مخاطر السيولة: -

أن مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة قد تحسن في بعض البنوك عام ٢٠١٩مثل (بنك التجاري الدولي وبنك البركة وبنك فيصل الإسلامي والمصرف المصري الخليجي) وإن كانت نسبة التحسن في مستوى الإفصاح بسيطة عن السنوات السابقة لها، لكن ما زال مستوى الإفصاح منخفضا داخل النسبة (٤٠ %-٥٩ %)، وأما البنوك الأخرى فإن مستوى الإفصاح ثابت لم يختلف في جميع سنوات الدراسة

وما زال مستوى الإفصاح منخفضًا في هذه البنوك وبه قصور، وأما في المتوسط فإن مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في بنك البركة كان الأعلى في عام ٢٠١٩حيث كانت النسبة ٥٧%، ثم يليه البنك التجاري الدولي وبنك كريدي إجريكول بنسبة ٥٢%، وأخيرًا المصرف الخليجي المصري بنسبة ٤٨%، والحد الأدنى من مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة هو بنك قناة السويس حيث يفصح عن نسبة ٢٦% من متطلبات الإفصاح الصادرة عن مقررات لجنة بازل، وعليه ترى الباحثة أن هناك قصورًا في مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة حتى بعد التطبيق الكامل لاتفاقية لجنة بازل .

٨- تقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.

توصلت الباحثة بعد التحليل السابق لمستوى إفصاح البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية إلى أن هناك ضعفًا وقصورًا في مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وذلك نظرًا للأسباب التالية:

١. تفصح البنوك عن مخاطر السيولة في التقارير السنوية لها، ولكن من الأفضل أن يتم الإفصاح عنها في التقارير المرحلية بشكل ربع سنوي، حتى تتيح المعلومات الخاصة بمخاطر السيولة بشكل مستمر وثابت وفي الوقت المناسب للمستخدمين.

٢. عدم الإفصاح عن مخاطر السيولة في مكان مستقل يشمل جميع المعلومات والتحليلات وأساليب القياس واستراتيجيات الإدارة وغيرها من المعلومات.

٣. معظم ما يتم الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة للتقارير المالية لبنوك عينة الدراسة إفصاحات وصفية في صورة عبارات عامه لا توفر المحتوى المعلوماتي المطلوب من جانب المستخدمين، على الرغم من أن مبادئ الإفصاح الصادرة عن لجنة بازل ألزمت البنوك بالإفصاح عن معلومات ذات مغزى وأن يتم الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات التي تفيد المستخدمين.

٤. هناك ندرة في المعلومات الكمية على الرغم من أهمية الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة في توضيح المستوى المادي للمخاطر، وتوفير معلومات كمية تحليلية عن مخاطر السيولة بجانب المعلومات النوعية من شأنه أن يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية بما يمكنهم من إجراء تقييم لمخاطر السيولة التي تواجه البنك، ومن ثم اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة بفعالية وكفاءة.

٥. هناك أوجه قصور في الإفصاح الحالي عن مخاطر السيولة فيما يتعلق بصعوبة المقارنة بين البنوك المختلفة، وبين البنك ونفسه في سنوات مختلفة، بالرغم من أن مبادئ اتفاقية بازل ألزمت الإفصاح بمعلومات تسهل عملية المقارنة.

٦. لم يتم الإفصاح عن تقرير لتعليقات الإدارة وتكون هذه التعليقات قادرة على توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين على اتخاذ القرارات ذات الصلة بالقوائم المالية، وحتى تفي تعليقات الإدارة

بهذا الغرض يجب أن توضح رؤيتها ليس فقط عن مخاطر السيولة التي تتعرض لها ولكن أيضًا ما هي أسباب حدوث هذه المخاطر، وما هو تصورها عن الآثار المترتبة عن مخاطر السيولة في المستقبل ، ولذلك مثل هذا النوع من تعليقات الإدارة يساعد مستخدمي التقارير المالية على فهم مخاطر السيولة التي تتعرض لها واستراتيجيات إدارة هذه المخاطر ومدى فاعلية هذه الاستراتيجيات، وينبغي أن تفصح عن معلومات ذات رؤية مستقبلية .

٧. تشير نتائج تطبيق المؤشر على عينة الدراسة أن البنوك لم تفصح عن البنود التالية:

- أسباب مواجهة البنك لمخاطر السيولة، على الرغم من الحاجة لفهم مصادر مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك وأسبابها.
- أساليب التخفيف من مخاطر السيولة.
- النماذج المستخدمة لقياس مخاطر السيولة وأساليب تطبيق هذا النموذج.
- نسب السيولة والسيولة السريعة.
- مواضع تركز مخاطر السيولة.
- مستوى مخاطر السيولة المقبول لدى البنك.
- هناك قصور في استخدام الأشكال الإيضاحية والجداول للإفصاح الكمي والوصفي عن مخاطر السيولة بالرغم من أهمية هذه الأشكال والإيضاحات لمساعدة المستخدمين على الفهم الأكثر للمعلومات التي يشملها التقرير المالي.

٨. لم تفصح البنوك على تواريخ استحقاق الأصول التي يمتلكها البنك لإدارة مخاطر السيولة.

٩. لم يتم الإفصاح عن أي تغير يحدث في مستوى مخاطر السيولة من فترة إلى أخرى، كما لم يتم الإفصاح عن أي تغير في أساليب قياس مخاطر السيولة، والتغير أو التطور في أساليب إدارة مخاطر السيولة.

١٠. لم تفصح بعض البنوك عن نسبة تغطية السيولة والأصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية الداخلة التي تستخدم في حساب النسبة، كما لا تفصح بعض البنوك أيضًا عن نسبة صافي التمويل المستقر، والتمويل المستقر المتاح لدى البنك والتمويل المستقر المطلوب.

وقد يرجع تفسير عدم رغبة البنوك في الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة والتوسع في الإفصاح النوعي عن مخاطر السيولة، وعدم الإفصاح عن المعلومات السابقة، خوفًا من ابتعاد المستثمرين عن التعامل مع البنوك التي تتعرض لمخاطر السيولة خوفًا على مصالحهم، أو اعتبار معلومات المخاطر بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص من المعلومات التي تؤثر على منافسة البنوك في الأسواق المالية.

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرض القائل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اتفاقية بازل III وبين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية "

٩- العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية.

سوف تقوم الباحثة بقياس العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن لجنة بازل وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية وتستخدم الباحثة النموذج التالي لقياس هذه العلاقة.

$$ABNODF = B0 + B1\ Index30 + B2\ Size + B3\ LEV + B4\ ROA + \varepsilon$$

- معنوية نموذج الانحدار:

يوضح الجدول رقم(٤) نتيجة اختبار (F-test) إلى أن نموذج الانحدار المتعدد يعتبر غير معنوي، حيث إن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد أي من المتغيرات المستقلة وهي (مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة، حجم البنك، الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول) يؤثر على المتغير التابع وهو التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية.

جدول رقم (٤) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين مستوى عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	T (Test) قيمة T	T Sig	F (Test) قيمة F	F Sig	القرار	R2	R
Idex-30	.069	.516	.608	.228	.922	غير معنوي	.017	.012 9
SIZE	-.001-	-.460-	.647			غير معنوي		
LEV	.108	.657	.514			غير معنوي		
ROA	-.016-	-.013-	.990			غير معنوي		

المتغير المستقل: ABNOCF المصدر: SPSS

وهذا يعني أن العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية غير معنوي، كما أن النموذج لا يفسر سوي (1.7%) من الاختلافات في المتغير التابع

(إدارة التدفقات النقدية التشغيلية) ، في حين أن (98,3%) ترجع إلى متغيرات أخرى، كطبيعة ومسؤولية خدمات المراجعة التي تهدف أساسًا إلى حماية المصلحة العامة وإعادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية المفصح عنها، فكلما كانت هناك رقابة على أعمال المراجعة كلما أدى ذلك إلى تخفيض إدارة المؤسسات للتدفقات النقدية التشغيلية والعكس صحيح .كما تعتبر طبيعة البيئة الاقتصادية ودور الجهات الرسمية في حق التدخل في تنظيم الممارسة المحاسبية وحرية وضع المعايير والإرشادات المهنية وطبيعة أخلاقيات المهنة التي يتمتع بها موظفو البنوك من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة البنوك لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية، ومن ثم جودة التقارير المالية، كما أن اتباع آليات الحوكمة القوية يكون له أثر مباشر في الحد من إدارة البنوك للتدفقات النقدية التشغيلية الخاصة بها، وبالتالي جودة التقارير المالية.

وعليه تفسر الباحثة النتيجة السابقة بأنه لا توجد علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل، وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية، نتيجة لضعف وقصور مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في التقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية خلال سنوات الدراسة من ٢٠١٥ حتي ٢٠١٩، وعدم امتثال البنوك الكامل لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الصادرة عن مقررات لجنة بازل، حيث زاد مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة ولكن بشكل بسيط ليس بالمستوى المطلوب والمتوقع بعد الانتهاء من التطبيق الكامل لاتفاقية بازل III، وهذا ساهم بشكل كبير في تلاعب البنوك في قائمة التدفقات النقدية لإخفاء مخاطر السيولة التي تتعرض لها لذلك لم يحد الإفصاح عن مخاطر السيولة من ممارسة الإدارة لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية . **وبناء على ما سبق: ترفض الباحثة الفرض القائل:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية.

وعليه يجب على البنوك الامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الصادرة عن مقررات لجنة بازل، والتوسع في الإفصاحات بمعلومات إضافية تتعلق بمخاطر السيولة للحد من التلاعب في قائمة التدفقات النقدية ، وتعتبر أحد أهم وسائل تحسين جودة التقارير المالية في البنوك هو تحسين جودة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة وتوسيع نطاق الإفصاح في التقارير المالية ليضمن المزيد من المعلومات عن مخاطر السيولة التي تواجه البنك وإستراتيجيات وخطط الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر ، وتأسيسًا لما سبق ينبغي توافر إطار متكامل للإفصاح عن مخاطر السيولة تلتزم به البنوك المقيدة في البورصة المصرية، بالإضافة إلى ضرورة فرض متطلبات إلزامية على البنوك للإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن تقاريرها السنوية من خلال قواعد تشريعية محددة وملزمة، تفرض على البنوك عند التسجيل في البورصة.

نتائج البحث

١. يوفر الإفصاح عن مخاطر السيولة معلومات تساعد المستثمرين على فهم ملف مخاطر السيولة، من خلال توفير معلومات بشأن تحليل مخاطر السيولة والمقاييس المستخدمة لقياسها، والتدابير اللازمة التي يتخذها البنك لإدارتها حتى يتمكن المستثمرين من تقدير حجم وتوقيت ومخاطر السيولة التي تحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنك بشكل جيد.

٢. قصور وانخفاض في مستوى الإفصاح الفعلي عن مخاطر السيولة، في التقارير المالية للبنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية، حيث لا تستوفي متطلبات الإفصاح المطلوبة وفقًا لمقررات لجنة بازل.

٣. تمارس البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية إدارة للتدفقات النقدية التشغيلية كمدخل للتلاعب المحاسبي للإخفاء مخاطر السيولة.

٤. عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية.

توصيات البحث

- ضرورة اهتمام البنوك بالتوسع في الإفصاح عن مخاطر السيولة والامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقًا للجنة بازل.
- يجب تشجيع الأكاديميين على البحث الدائم في هذا المجال والاهتمام بالبحث والدراسة في إدارة التدفقات النقدية كمدخل للتلاعب المحاسبي لما لها من تأثير مهم على جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها.

English References

1. Capullo,N & Vinciguerra,R (2018),"Liquidity Issues in The Banking Sector From An Accounting Perspective " International Business Research Journal ,Vol.11 ,No. 5,PP:80-91
2. Cipullo,N & Vinciguerra,R,(2014)"Basel III VS Accounting standards in the liquidity reporting "universal journal of accounting and finance,PP:90-97.
3. Dimitrijevic,D, (2015),"The detection and prevention of manipulation the balance sheet and the cash flow statement " Economic Horizons, Vol.17, No.2, PP: 135-150
4. Nagar,N and Raithatha,M,(2016)," Does good corporate governance constrain cash flow manipulation? Evidence from India" Managerial Finance Vol. 42 No. 11, pp. 1034-1053

Thesis

5. Mass,Joris (2016),"The quality of liquidity risk disclosure by European banks " In partial fulfilment of the requirements For the degree of Master in Science, Radboud University .
6. Ramzi,Suliman,(2017)" The Determinants and Economic Consequences of Risk Disclosure: Evidence from Saudi Arabia" Doctoral thesis ,university of Portsmouth.

Others

7. Basel Committee on Banking Supervision, (Septemper,2008) "Principles for sound liquidity risk management and supervision "
8. Basel Committee on Banking Supervision,(Septembr-2019)" Disclosure requirements Liquidity"
9. Basel Committee on Banking Supervision,(December-2010)"Basel III international framework for liquidity risk measurement ,standards and monitoring"
10. Basel Committee on Banking Supervision,(March-2016)"Piller3 disclosure requirements consolidated and enhanced framework"